حديث بين سمو الرئيس ووزيري التجارة والمالية

مداخلة الشيخ أحمد الفهد

أكد أن الأمر لا يتعلق بقانون القيمة المضافة ولا يخص أي سلعة نافعة ولكنه يعزز الإيرادات غير النفطية

الجارالله: طلبنا استعجال مناقشة «الاتفاقية الخليجية لضريبة السلع الضارة»

وزير المالية يدلي بدلوه

مناقشات

في حال إقرارها فسوف تحدد السلع التي ستفرض عليها والتي تؤثر على صحة وسلامة المواطنين

الضريبة تشمل المواد التي تضر في البيئة مثل التبغ ومشروبات الطاقة وبعض المواد المسرطنة

المشهد السياسي.. كل هذا التعاون وما عملته الحكومة مع المجلس، ونتهم بعدم إصلاح المشهد السياسي يعني ما سوينا شي ولا تنفذت مضامين العهد الجديد.. وعمر الحكومة لم يكمل 5 أشهر مع المجلس وخلال هالفترة جاء الاستجواب».

ولفت رئيس الوزراء إلى انني «قررت الاجتماع كل 3 أشهر مع كل وزير مختص للاطلاع على ما تم إنجازه في برنامج عمل الحكومة».

وقدم عرضا مرئيا «لتبيان وجود مغالطات أوردها النائب الفاضل ضمن برنامج عمل الحكومة». كما قدم عرضا ثانيا بالموقف التنفيذي الحالي للبرنامج، قائلا: «ليعلم الإخوة النواب والشعب، من الذي تراجع عن مضامين العهد الجديد»، مؤكداً أن «الحكومة لا تمانع في مناقشة أي مقترح يتعلق بالنظام الانتخابي من خلال اللجنة المختصة ومجلس الأمة».

وتابع: «لقد بنى النائب الفاضل عدم التعاون منذ أن أقسمت الحكومة اليمين، والنية كانت مبيتة بعدم التعاون، قبل أن يستمع للحكومة، وهذا الأمر متروك لكم».

وقال رئيس الوزراء: «المحور الثاني من الاستجواب لم يختلف عما شاب المحور الأول من مخالفات دستورية وخلط للأوراق ليس له أساس من الصحة، حكومة ومجلس عمرهم 6 أشهر وعملنا كل هذه الأمور ونأتي الآن نماطل بمعيشة المواطنين؟ إذا الحكومة تماطل أنت شاركت معي بالمجلس».

وتابع: «خلال 5 اشهر أخرجنا قوانين و جميعها محددة بتواريخ، وأمور سنعملها قبل نهاية السنة تخدم الشعب الكويتي محددة بالتاريخ تخص أهل الكويت وحالتهم المعيشية.. هذي فلوس الشعب شلون انا أماطل؟»

وقال: «إذا كان عمري 5 أشهر مع هالمجلس وعملنا كل هذه الأمور ونماطل.. عطني سنة وقولي أماطل... 5 أشهر وهناك إنجازات.. ولولا هذا الاستجواب لأنجزنا أمورا كثيرة».

ولفت رئيس الوزراء إلى ان «غاية الاستجواب هو تسجيل موقف سياسي أكثر من كونه تحقيق مقاصد سياسية وفق الأطر الدستورية».

وقال: «لقد صدرت تعليمات مجلس الوزراء لإعداد التصورات الشاملة التي من شأنها تحسين مستوى المعيشة لفئات وشرائح المواطنين في فترة لا تتجاوز نهاية العام الجاري، كما أقر المجلس بالإجماع مع الحكومة قانون رفع الحد الأدنى للمعاشات التقاعدية، وصدرت تعليمات بتحويل 3 مواقع للتأمينات لاستثمارها وتنميتها لصالح المتقاعدين، لا تباع ولا تؤجر بالباطن بل تدار من قبل التأمينات، وكذلك إقرار قانون إضافة ربات البيوت لتأمين "عافية" وموافقة مجلس الوزراء على منح دعم العمالة لأصحاب المشاريع الحرة ومتناهية الصغر.. كل هذا خلال 5 شهور مع مجلس الأمة.. ونتهم بالمماطلة على الشعب الكويتي... لا والله محد يماطل على الشعب الكويتي».

وتابع رئيس الوزراء «أما بخصوص المحور الثالث، أقول، نحن جميعا نحتكم للدستور، وتعلمنا ذلك منكم، وكل الأسئلة التي وردتني أحيلت للفتوى إذ أكدت أنها غير دستورية، وكذلك المحكمة الدستورية لها نفس الرأي».

وقال متوجها للنائب المستجوب: «الأخ مهلمل انت ما تعرفني.. وتكرهني بدون ما تعرفني.. لكن أهل الكويت يعرفون أني أراعي ربي أولا، ومن ثم مصلحة بلدي وأهل الكويت»، مضيفا: «سأسلم جميع الأسئلة للجنة التي تم تشكيلها، وبعد دراستها لها ليس لدي أي مانع في الرد عليها».

وأوضح: «بعدما أنشئت المحكمة الدستورية بدأت تصبح الأسئلة غير دستورية، وبعد الاتفاق مع العم أحمد السعدون، في اليوم التالي أرسل المستجوب 3 أسئلة برلمانية أقول عنها "مبطنة.. يبي راسي فيها.. واضحة من السؤال يبيني بأي طريقة.. يبي يشوه سمعتي.. مادري شاللي صاير وأترك الأمر لكم وللشعب الكويتي"».

وقال: «في ختام الرد على الاستجواب الذي شابه العديد من المخالفات الدستورية والبعد عن الحقائق وتضليل الرأي العام، وكذلك عدم اختيار الوقت المناسب في ظل ما وصلت إليه العلاقة الاستثنائية بين السلطتين من التعاون، يعكس عن توجه مقصود في التعسف في استخدام الأداة الدستورية».

وعلق النائب مهلهل المضف على رد سمو الرئيس مؤكدا أن اعتراضه على الحكومة منذ تشكيلها كان بسبب عدم تلبيتها توجهات وتطلعات الشعب الكويتي.

وأضاف المضف أن تسجيل اعتراضه على الحكومة منذ تشكيلها كان بسبب ما اعتبره "مخالفة لتوجهات وتطلعات الشعب الكويتي" مشيرا إلى أن المحاور التي قدمت لسمو رئيس مجلس الوزراء هي من صلب السياسة العامة.

واستذكر الخطاب السامي في افتتاح دور الانعقاد العادي الثاني من الفصل التشريعي الـ17 لمجلس الأمة والذي تضمن انتقاد لعمل الحكومة في الفترة السابقة.

ليأتي بعد ذلك تعقيب سمو الشيخ أحمد النواف على رد النائب المضف مبينا أن العفو الذي صدر أمس الأول جاء نتيجة لمشاورات طويلة وليس وليد اليوم أو كردة فعل على الاستجواب.

وأضاف سموه أن العفو الأميري نموذج لإرادة خالصة ورغبة صادقة من صاحب السمو أمير البلاد الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح حفظه الله ورعاه وتحقيقا لمصلحة البلاد العليا إذ تعد هذه الخطوة تجاوزا لأعباء الماضي وتجسد الخطوة الأولى نحو المستقبل.

واستشهد سموه بالنواب الذين شاركوا في تلك المباحثات الطويلة التي انتهت بإقرار العفو الذي أفرح الجميع مؤكدا ضرورة تجاوز عثرات الماضي وتكريس العفو.

وجدد تأكيده على التمسك بالدستور ورغبته في التعاون مع مجلس الأمة واستكمال المسيرة الدستورية الكويتية مضيفا أن الخطاب السامي جاء واضحا في حث السلطتين على التعاون ونبذ التناحر.

وحول اتهام النائب المستجوب لرئيس جهاز الاداء الحكومي قال سموه "إذا كان هناك أي دليل فعليه تقديمه للهيئة العامة لمكافحة الفساد "نزاهة" وتقديم شكوى بالمستندات مؤكدا استمرار الحكومة في نهجها الإصلاحي وأنه لا أحد فوق القانون.

ثم بعد انتهاء مرافعة النائب المضف وردود سمو الرئيس، انتقل المجلس إلى المؤيدين والمعرضين، حيث تحدث النائب شعيب المويزري مؤيدا للاستجواب، فقال: «تقدم هذا الاستجواب ضد رئيس الوزراء وهذا حق دستوري لا ينازع أي نائب في استخدامه، وحتى نكون منصفين يجب أن نقول السلبيات والإيجابيات في أداء رئيس الوزراء والوزراء»، مضيفا أن «مشكلة رئيس الوزراء تكمن في أداء بعض وزرائه».

وتابع: «بعض وزرائك يحاولون عمل تحالفات داخل المجلس وخارج المجلس للمشهد القادم.. هذه التحالفات دمار على الشعب الكويتي... تحالف فقط مع الشعب الكويتي.. ولا تلتفت لأي شي آخر سوى الشعب».

وتحدث النائب أسامة الزيد معارضا للاستجواب، فقال: «تحدثت لست دفاعا عن رئيس الوزراء، بل للدفاع عن هذا المجلس الذي بدأ الإنجاز بالتوافق مع الحكومة، ومن حقنا الدفاع عنه».

وقال: «الكل يطالب بالعفو منذ مدة، وكان هناك تفاهمات حوله، وتم ذلك بمكرمة أميرية، وكان بالاتفاق منذ بداية دور الانعقاد»، مبيناً أن «من أصدق مضامين العهد الجديد، أن يقف رئيس الوزراء اليوم في جلسة علنية ويمكن فيها النائب من استجوابه بنفس اليوم الذي سيقر فيه قانون غرفة التجارة».

وقال: «لا نريد ان نغمض أعيننا عن الإنجازات التي تحققت في المجلس.

وبعد أن أدلى الجميع بدلوهم، أعلن رئيس مجلس الأمة أحمد السعدون انتهاء الاستجواب الموجه من عضو مجلس الأمة النائب مهلهل المضف إلى سمو الشيخ أحمد النواف رئيس مجلس الوزراء دون تلقيه أي اقتراحات. ثم انتقل المجلس لمناقشة تعيين رئيس ديوان المحاسبة.

وأعلن رئيس مجلس الأمة أحمد السعدون عن إخلاء القاعة لتحويلها إلى سرية بحسب ما نصت عليه المادة "34" من قانون إنشاء ديوان المحاسبة "رقم 30 لسنة 1964".

بعد ذلك، عادت الجلسة للعلنية، إذ أعلن الرئيس السعدون موافقة المجلس بالأغلبية على تعيين عصام الرومي رئيساً لديوان المحاسبة.

الشاهين متحدثا أثناء الجلسة

ومبارك الحجرف أيضا

بين النواب